# [نائب الفاعل]

**قوله: (وشرطه: أن تغير صيغة الفعل).**

لا معنى لقوله: (تغير صيغة الفعل إلى " فعل " و " يفعل ").

إلا حذف فاعله وإقامته مقامه؛ فإذا كان كذلك فلا يجوز أن يكون شرطًا؛ لأنه داخل، والشرط يجب أن يكون خارجا.

وجوابه: منع أن يكون لا معنى لذلك إلا حذف فاعله، وإقامته مقامه، فإن تغيير الفعل حقيقة خارجة عن الحذف والإقامة.

**حاشية:** ذهب الأخفش إلى جواز إقامة المفعول له إقامة الفاعل وهو ضعيف؛ لأن الفاعل لا يصلح علة للفعل، فكذلك ما ينوب منابه ينبغي ألا يكون فيه صلاحية لذلك، والمفعول له علة الإقدام على الفعل.

**حاشية:** علل كون الثاني من باب: " علمت " والثالث من باب " أعلمت " لا يقعان موقع الفاعل بأنهما قد يكونان جملة، والجملة لا يكون مسندا إليها؛ لأن من خواص المسند إليه جواز إضماره ودخول لام التعريف وغيرهما، وهذه الخواص منتفية عن الجملة.

وأجيب بأنا لا نسلم بأن الجملة لا تقع مسندًا إليها فإنها قد أسند إليها في قوله[1]:

أفي الله أمّا بحْدَلٌ وابنُ بحدَلٍ فيَحْيا وأمّا ابنُ الزُبَيْرِ فيُقتَلُ

فقوله: " بحدل " مبتدأ، " وابن بحدل " عطف عليه، وقوله: " فيحيا " خبره، والجملة مبتدأ، وقوله: " أفي الله " خبرها مقدما عليه.

وأجيب: بأن الجار والمجرور متعلق بفعل محذوف وليس بخبر عن الجملة وتقديره: أيقع هذا في الله، وهو إشارة إلى ما ذكره بعد من قوله: أما بحدل وابن بحدل فيحيا.

---

(١) البيت لزفر بن الحارث انظر: ديوان الحماسة - شرح المرزقى ٢: ٦٤٩.

**حاشية عند قوله في الشرح في هذا الباب: (وعلى كل تقدير فيلزم خلو بعض الأفعال عن الفاعل، وهو باطل).**

لا يلزم خلو بعض الأفعال عن الفاعل إذا أقيم مقام أحدها؛ لجواز أن يكون فاعل الباقي مضمرًا، كما في باب تنازع الفعلين، ويمكن أن يكون عدم إقامته مقام الفاعل، بأنه لو أقيم مقامه لم يفهم التعليل منه؛ لأن النصب هو المشعر بالتعليل، لكنه يجب أن يكون مشعرًا بالتعليل؛ ليكون مفعولاً له.

**حاشية:** ولا يجوز أيضًا أن تقام الحال مقام الفاعل إذا بنى الفعل لما لم يسم فاعله؛ لأنها لو أقيمت مقام الفاعل لجاز إضمارها، والإضمار إنما يسوغ فيما يسوغ تعريفه.

وكذلك التمييز لا يجوز أن يقام مقام الفاعل أيضًا؛ لأنه كان في الأصل فاعلا وإنما عدل عنه لغرض هو التأكيد والمبالغة، فلو أقيم مقام الفاعل لكان نقضا لهذا الغرض.

obeikandl.com